**السياسة العامة لدولة تركيا في التعامل مع اللاجئين السوريين داخل اراضيها**

**اسم الباحث / محيي الدين محمد محسن سعيد**

أولا علينا معرفة أن أي مبادرة يتم اتخاذها تجاه السوريين الذين يعيشون في تركيا (في مجالات التعليم والصحة والأمن وما إلى ذلك) هي قضية تتعلق بأكثر من مجال واحد من مجالات السياسة العامة.

ثانيًا، في هذه العملية، يمكن للجهات الفاعلة في السياسات العامة المختلفة أن تعمل في إطارات عقلانية محدودة تنظيمياً.

وأخيراً عند الحديث عن الأزمة السورية نظرًا لأنها تحتوي على العديد من أوجه عدم اليقين التي لا يمكن قياسها مثل الأمن والسياسة الخارجية والهجرة غير النظامية والإرهاب والتكاليف الاقتصادية، يصبح من الصعب وضع وتنفيذ سياسات عامة تامة الفعالية.

**مقدمة**

أثرت الثورات التي ظهرت باسم "الربيع العربي" في الشرق الأوسط في عام 2011 على سوريا وكذلك دول مثل تونس وليبيا ومصر واليمن، وكان للأزمة والصراعات الداخلية التي نشأت في سوريا تأثير كبير على تركيا وبعض الدول في المنطقة، في هذه العملية فر مئات الآلاف من السوريين من النظام ولجأوا إلى دول المنطقة (مثل لبنان والأردن وتركيا) ، وواجهت تركيا تدفقاً هائلاً للاجئين خلال الفترة الأولى للأزمة.

ولقد تم تطوير سياسة اللاجئين لدى الدولة التركية في هذه العملية في إطار سياسة الباب المفتوح وتم تحديد وضع السوريين في تركيا على أنه حماية مؤقتة. وبحسب بيانات المديرية العامة لإدارة الهجرة ٢١ أبريل ٢٠٢٢ فإن عدد السوريين المقيمين في المخيمات المؤقتة في تركيا يقارب ٥٠ ألف و ٨٧٣ سوري ، بينما يبلغ عدد السوريين الذين يعيشون في مراكز المدن نحو ٣ مليون و٧١١ الف و ٦٨٣ نسمة.

**العلاقة التاريخية بين البلدين**

إن علاقة تركيا مع سوريا ومعايير سياستها الخارجية هي موضوع تم فحصه في إطار التاريخ والعلاقات الدولية والدراسات الإقليمية ومن خلال مناهج متعددة التخصصات، تناولت العديد من هذه الدراسات علاقات تركيا مع سوريا من منظور مشاكل مختلفة، لا سيما مشكلة المياه وقضية هاتاي والأمن والإرهاب والصراع. في واقع الأمر، كانت قضية حزب العمال الكردستاني من أهم القضايا في العلاقات التركية السورية في التسعينيات. ومع ذلك منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، بدأت القضية السورية تتطور في إطار علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط وظهرت نماذج علاقات مختلفة. تم قبول الزيارات الرسمية المتبادلة بين الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في عام 2004 واتفاقية التجارة الحرة الموقعة بعد ذلك كبداية لعصر جديد (كيريشي ، 2011). بعد ذلك ، عملت الاتفاقيات والمشاريع الموقعة في العديد من القطاعات (مثل الأمن والثقافة والسياحة والزراعة) على تعزيز العلاقات بين البلدين. وبلغت هذه العلاقات مستوى المناورة العسكرية المشتركة عام 2009. لكن بعد عام 2010 مباشرة ، عندما بلغت رغبات النوايا الحسنة بين القادة والتقارب بين الدول ذروتها ، أثرت الأحداث المسماة بالربيع العربي أيضًا على سوريا ، ووصلت العلاقات إلى نقطة الانهيار في وقت قصير جدًا. بعد الأزمة التي اندلعت في بداية عام 2011 ، على الرغم من عقد العديد من الاجتماعات بين البلدين ، لم يكن بإمكان هذا الوضع منع أكبر حدث هجرة منذ الحرب العالمية الثانية. في عام 2012 ، أغلقت الولايات المتحدة أولاً ثم تركيا في مارس 2012 سفارتيهما في دمشق نتيجة لذلك ، وبعد النزاعات المستمرة بين الحكومة السورية والمعارضة ، بدأ تدفق كبير للمهاجرين إلى تركيا ودول المنطقة. تأثرت هذه الهجرة بمرور الوقت خاصة الدول المجاورة لسوريا والدول الأوروبية وحتى الولايات المتحدة وكندا.

**تأثير الأزمة السورية على السياسة التركية**

لقد أثرت هذه الأزمة التي مرت بها سوريا بشكل كبير على السياسة الداخلية التركية؛ لقد جلبت معها بعض من التغييرات في السياسة العامة التركية مثل الصحة والتعليم والأمن والحقوق الاجتماعية والإقامة والعمل في هذا الإطار برزت فعالية وتحليل السياسات العامة التي نفذتها تركيا بعد الأزمة السورية كموضوع بحثي مهم لانضباط الإدارة والسياسات العامة. ومع ذلك ، فقد تم فحص الدراسات الحديثة بشكل عام في إطار العلاقات الدولية والعلوم السياسية والدراسات الأمنية والتخصصات الاقتصادية ، وكانت التحليلات من منظور السياسة العامة والإدارة محدودة للغاية.

أن الأزمة السورية قد أدت إلى الهجرة القسرية للسوريين، وهذه العملية في الغالب في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي وتخصصات السياسة الخارجية.

وتشكل البنية والعمليات الجديدة التي ظهرت بعد الهجرة أهم مجال دراسة للسياسة العامة، وفي واقع الأمر ، تعتبر الإدارة وتخصيص الموارد والقضايا القانونية والاجتماعية في قلب الإدارة العامة والسياسات العامة فيما يتعلق بالسوريين الذين أتوا إلى تركيا بعد الهجرة.

**البيئة السياسية**

أدت التقلبات التي أحدثتها الأزمة السورية في تركيا والعالم إلى زيادة اهتمام البيئة السياسية بسوريا بشكل كبير. نظرًا لأن السياسات قصيرة ومتوسطة المدى التي تنفذها الحكومة التركية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الناس ، فقد تابع الجمهور السياسات السورية عن كثب واستخدمها كأداة مهمة في تقييم نجاح السلطة السياسية. وتتبعت هذه العملية عن كثب ولا سيما المناطق التي تأثرت أولاً بالأزمة. من وجهة النظر هذه ، تميل البيئة السياسية إلى إظهار الجوانب الناجحة لسياسات سوريا (مثل قضية اللاجئين) للجمهور المحلي. من ناحية أخرى ، تابعت المنظمات الدولية (مثل الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة) والمنظمات غير الحكومية عن كثب قضية اللاجئين وأجرت دراسات في كل من المخيمات ومراكز المدن.

**السياسات المتعلقة بالأزمة السورية**

يمكن تقسيم السياسات المتعلقة بالأزمة السورية بشكل عام ، والتغيرات في السياسة الخارجية ، والتوازنات الدولية ، وتشكيل سياسة الحكومة ضد الأزمة السورية ، والأنظمة القانونية والسياسية ، واحتمال الصراع إلى عناوين.

أدى التغيير السريع في التوازن والديناميكيات في المنطقة والطبيعة الواسعة وغير المؤكدة للمناطق التي تسببت فيها الأزمة إلى تغيير سياسات تركيا الداخلية والخارجية وفقًا للوقت والظروف. على وجه الخصوص ، فإن التغيير الاستراتيجي في السياسات الدولية بشأن سوريا جعل من الضروري لتركيا التصرف بحساسية وحذر شديد فيما يتعلق بفاعلية السياسات الخارجية والداخلية ، ووضع السياسات موضع التنفيذ من خلال توقع الآثار غير المرئية للأزمة وراءها.

ان التوازنات المتغيرة باستمرار ، وخاصة على الساحة الدولية ، غيرت باستمرار السياسات التي تنفذها تركيا. بالإضافة إلى ذلك ، فإن اللاجئين الذين يغادرون مخيماتهم وينتشرون في جميع أنحاء البلاد زاد من حجم المشكلة وجعلها خارجة عن السيطرة. لأن انتشار اللاجئين في جميع أنحاء البلاد تسبب في تشكيل مشاكل مختلفة يمكن أن تؤثر على المواطنين اجتماعيا واقتصاديا. لهذه الأسباب ، لم تستطع البيئة السياسية أن تجد الفرصة لإنتاج وتنفيذ سياسة واضحة أثناء اتخاذ الترتيبات القانونية والسياسية ، والبقاء بين مواطنيها واللاجئين والتوازنات الدولية. نتيجة لذلك ، لا يمكن وضع السياسات المطلوبة لحل المشاكل في الوقت المناسب وتضخم المشاكل.

ويُنظر إلى التغيير في سياسات تركيا الرسمية مع سوريا على أنه ضرورة للإدارة الفعالة للازمة، لأن أدوار وسياسات اللاعبين الدوليين فيما يتعلق بسوريا يمكن أن تتغير وتركيا تتأثر بشكل مباشر بكل هذه التغييرات. لذلك ، يُنظر إلى أن تركيا تصدر قراراتها المتعلقة بالسياسة الداخلية فيما يتعلق بالسوريين بأكبر قدر ممكن من المرونة والواسعة النطاق. يوضح البيان التالي لمسؤول عام في المنطقة مدى حذر تركيا في تنفيذ سياساتها تجاه سوريا ، وأنها تشكل البيئة السياسية: "السياسة الحالية تجاه سوريا ، نحتاج إلى النظر في كيفية حساب هذا الأمر أو التخلص منه. مع أقل قدر من الضرر ، فيما يتعلق بسوريا ، يبدو أن العملية تستغرق وقتًا أطول ، لذلك نحن بحاجة إلى النظر في كيفية تحويل هذا الوضع لصالحنا وجعله إيجابيًا".

إن منح اللاجئين السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة الحق في تصريح العمل سيكون قادرًا على القضاء على بعض المشاكل ويمكن أن تؤثر في عدة مجالات مثل المستوى التعليمي للمجتمع، ومعدل السكان، والتوزيع العمري، ومعدلات المواليد والوفيات، والقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع، وما إلى ذلك.

**بعض السياسات الاجتماعية التركية التي ظهرت فيما يتعلق بأزمة سوريا:-**

1. سياسة الإسكان وبناء الحياة الحضرية
2. السياسة الصحية كعدد المرضى والميزانية الصحية والأجور وعدد المواليد ... إلخ.
3. سياسة التعليم كعدد الطلاب، وحاجز اللغة، إلخ.
4. سياسة العمل كتصريح العمل ومجال العمل
5. سياسة التنقل السكاني الهجرة داخل البلاد، والهجرة إلى بلد آخر، إلخ.

ان انتشار اللاجئين السوريين في جميع أنحاء تركيا من خلال سياسة الإسكان، قد جلبت معها العديد من التغييرات كما ذكرنا أعلاه مثل الصحة والتعليم والانسجام والاندماج. والعديد منهم يشكلون بيئتهم الاجتماعية في المدينة التي يقيمون فيها، على سبيل المثال، في منطقة ماماك في أنقرة، توجد منطقة استيطان يعيش فيها اللاجئون من حلب بكثافة ويسميها المواطنون حي حلب. وفي الغالب يتركز اللاجئون في الوسط التركي خاصة في محافظتي غازي عنتاب وكلس القريبتين من الحدود السورية، بسبب ارتفاع الطلب في هذه المنطقة.

هناك مشاكل اجتماعية مهمة بين اللاجئين والمواطنين الذين تتجمع مناطقهم الاجتماعية معًا نظرًا لحقيقة أن الغالبية العظمى من اللاجئين يعانون من نقص اقتصادي، ويوجد هناك تصور لدى الأتراك بأن السوريين يتسولون كصورة سلبية في جميع أنحاء البلاد، ويمكن القول ان هذا التصور نشأ من حقيقة أن هذا الفعل يكون مرئيا عند التقاطعات خلال ساعات الذروة المرورية.

سياسات القطاع الصحي مع اللاجئين السوريين جاء بالعديد من التسهيلات مثل التأمين الصحي الأساسي، واستخدام المستشفيات الحكومية بشكل مجاني، ونفقات الأدوية والجراحة، والتطعيمات الأساسية للأطفال.

وهذه التسهيلات قد تسببت بوجود بعض ردود الفعل العكسية السلبية من قبل المجتمع التركي أدت لمشاكل كبيرة جدًا خاصة في مقاطعات كيليس وغازي عنتاب وشناكلي وأورفا واسطنبول وهذا مع قرار وزارة الصحة بعدم تحميل السوريين نفقات صحية ، فإن سياسة الأجور المطبقة على المواطنين الأتراك تكاد تكون السبب وراء هذا الاشكال من قبلهم. وبالنظر إلى عدد السوريين المستفيدين من المؤسسات الصحية ، فسيتم فهم حجم المشكلة بشكل أوضح.

هناك كتابة لمسؤول في منظمة غير حكومية شارك في بحث حول توظيف اللاجئين السوريين يظهر بوضوح مدى تأثر الاقتصاد المحلي، يقول: "هناك سوريون مؤهلون، مساهمات هؤلاء الناس لنا إيجابية للغاية ، على سبيل المثال ، "بعض السوريين الذين قدموا أرادوا العثور على عمل، على وجه الخصوص ، كان هناك متخصصون مثل القضاة والصيادلة والأطباء. وأيضا كان هناك أولئك الذين لديهم مهن مثل ميكانيكي السيارات والبناء والرسام، حصل بعضهم على وظيفة. خلق هذا الوضع الفرصة لتوظيف عمال رخيصين. هناك من يجيد غسيل السيارات والكهرباء والسباكة والحجر. كان بعض العمال الأتراك غير مرتاحين للغاية لهذا الوضع. كان هذا واضحًا بشكل خاص في قطاعي البناء والزراعة. لسوء الحظ ، عندما أصبح العمل أرخص، كان هناك أتراك يعانون من الجوع."

قدم مجلس الوزراء لائحة تسمح للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة بالعمل مع اللائحة رقم 8375 ، نُشر في 11 كانون الثاني (يناير) 2016. وفقًا لذلك ، سيتمكن أرباب العمل الذين يرغبون في توظيف اللاجئين السوريين من توظيفهم بعد التقدم إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي والحصول على التصاريح اللازمة. مع بعض الاستثناءات، مثل، لا يمكن أن يتجاوز عدد اللاجئين السوريين في مكان العمل واحدًا من كل عشرة. بالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن أن تكون أجور اللاجئين أقل من الحد الأدنى للأجور.

**السياسة الأمنية**

تم فحص قضية الهجرة من منظور أمني في العديد من الدول الغربية وتم التأكيد على أن الهجرة هي مشكلة أمنية وليست اجتماعية وإنسانية (Watson، 2009). من ناحية أخرى ، يتم التعامل مع السياسات تجاه اللاجئين السوريين في تركيا في إطار إنساني واجتماعي بدلاً من نهج أمني. ومع ذلك ، يجب معالجة بعض المشكلات الأمنية التي سببتها الأزمة السورية جنبًا إلى جنب مع الجوانب الإنسانية والاجتماعية للأزمة. ضمن هذا الإطار ، من الممكن تقسيم القضايا المتعلقة بالأمن إلى عناوين فرعية مثل الأمن البشري وحركات الهجرة غير النظامية ، وأمن الحدود ، وحوادث النظام العام ، ومشكلة الإرهاب. إن أحد أهم جوانب الأمن هو الأمن البشري. مع الأزمة السورية ، اضطر أكثر من ٥.5 مليون شخص للهجرة من سوريا. ٣.٦ مليون منهم قدموا إلى تركيا. ومع ذلك ، فقد لوحظ أن اللاجئين الذين لا يريدون البقاء في تركيا لأسباب مختلفة انطلقوا إلى أوروبا بأعداد كبيرة.

إلى جانب العلاقة المهمة لهذه التعبئة المكثفة بجرائم مثل تهريب المهاجرين ، فإن جانب الحادث فيما يتعلق بالأمن البشري أكثر خطورة. وفقًا لبيانات قيادة خفر السواحل ، تم إنقاذ أكثر من 91000 مهاجر / لاجئ على السواحل التركية في عام 2015. وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة ، فقد 3605 مهاجراً / لاجئاً حياتهم بسبب الغرق في عام 2015 (المنظمة الدولية للهجرة ، 2015). ويعتبر أن سبب هذه الحوادث هو قيام المهربين بنقل اللاجئين إلى البحر دون اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة. مشكلة أخرى تحتاج إلى معالجة في البعد الأمني ​​للأزمة السورية هي التهريب، فقد ازدادت حوادث التهريب في المنطقة، التي كانت موجودة قبل الأزمة السورية، بشكل أكبر مع الأزمة السورية.

**خاتمة**

في ختام هذا البحث نريد التأكيد على مدى التأثر الكبير الذي أصاب السياسة الداخلية التركية كتأثر السياسة العامة تجاه المهاجرين السوريين في بداية الأزمة وحالها الان، ويمكن القول بأن السياسة العامة التركية تجاه المهاجرين تأثرت بعدة عوامل داخلية وخارجية منها الضخ الإعلامي الكبير المعارض للحكومة والذي استغل المهاجرين كورقة يلعب بها على الشعب في كسب الأصوات ضد الحكومة مما دفع الحكومة لمراجعة سياستها المتعلقة بالمهاجرين والذي نلاحظ منها خلال السنوات الأخيرة كإعادة العديد من اللاجئين السوريين إلى المناطق التي تم تحريرها من قبل النظام، وهذا لكي تكسب الادارة الحالية للدولة التركية أصوات الشعب من اجل الانتخابات المقبلة ٢٠٢٣.

**ملاحظة**

طبعا بسبب سفري في الدورة السابقة وهذه الدورة إلى خارج البلاد لأمر اضطراري لم أتمكن من رفع التكليف النصفي لكلا الدورتين وكذلك حضور الدورات، وهذا أثر على درجاتي فلم اجتزت الدورة الأولى لذلك اتمنى منكم التعاون معي لكي اجتاز هذه الدورة، والحقيقة انا مهتم جدا ومستعد أن اكتب أكثر من بحث لتعويض ما نقص عني من درجات في التكاليف النصفي، وشكرا لتعاونكم.